المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
Instance Nationale d'Evaluation du Système d'Education, de Formation et de Recherche Scientifique

# ورقة تقديمية للندوة

رحمة بورقية
مديرة الهيئة الوطنية للتقييم

## ندوة دولية

# التقييم في التربية والتكوين

## المقاربات والرهانات والتحديات

22-23 أكتوبر 2015 بالرباط

السيد الرئيس، السيدة والسادة الوزراء، رئيس المجلس الدستوري، السيدات والسادة المتدخلين والمشاركين في الندوة، السيدات والسادة ممثلي المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية، أعضاء المجلس الأعلى، أيها الحضور الكريم،

يسرني أن أرحب بجميع المشاركين والمشاركات في الندوة الدولية حول موضوع: «**التقييم في التربية والتكوين: المقاربات والرهانات والتحديات**». وأتقدم لكم بالشكر الجزيل على قبول دعوتنا لكي تتاح لنا فرصة اللقاء العلمي هذا، ونتبادل الأفكار والتجارب حول واقع التقييم في مجال التربية والتكوين.

تنظم الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي هذه الندوة في وقت حاسم من تاريخ منظومتنا التربوية في المغرب. فبعد إنجاز تقييم مُعمق للسنوات الثلاثة عشر الأخيرة من تفعيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي تم إقراره سنة 2000، أصدر المجلس رؤيته الاستراتيجية 2015-2030. وترسم هذه الرؤية الاستراتيجية التوجهات الكبرى، وتوصي بالرافعات الأساسية الكفيلة بضمان إصلاح عميق للمنظومة المغربية للتربية والتكوين والبحث العلمي، للخمسة عشر سنة القادمة. وضمن هذه التوصيات، تندرج بلورة أدوات التقييم الضرورية لتطبيق الإصلاح، والكفيلة بمواكبة منظومتنا التربوية من أجل وضعها في مسار الإنصاف والمساواة والجودة والارتقاء الفردي وتطوير المجتمع مع ضبط الآليات الضرورية لحسن تدبير وقيادة التغيير.

تلتزم الهيئة الوطنية للتقييم بتطبيق توصيات المجلس، وفقا للمهام الموكولة لها في القانون المنظم للمجلس، الذي يُخول لها مهام تقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

و لكي تساهم الهيئة الوطنية للتقييم مساهمة فعالة في هذا الورش التربوي كبير، فإنها منكبة على تعزيز آلياتها التقييمية، وإرساء قواعد لممارسة التقييم، وبلورة المقاربات والمعايير الضرورية للقيام بهذه المهمة، وذلك بالاستفادة من المكتسبات التي تم تراكمها خلال السنوات الماضية، ومن إنجازات وممارسات المؤسسات التقييمية المتوفرة في محيطها الوطني والدولي. كل هذا، من أجل إنجاز تقييمات خارجية ومستقلة. تلك الاستقلالية التي تستمدها من استقلالية المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

والتزاما بإنجاز هذا التقييم الخارجي والمستقل، تنفتح الهيئة الوطنية للتقييم على

أنظمة تقييمية وطنية ودولية، قصد الاستفادة من التجارب الناجحة ، وتبادل المقاربات مع مؤسسات يوجد عدد كبير من ممثليها معنا اليوم، في هذا اللقاء.

إن تنظيم هذه الندوة دليل على إرادتنا في التبادل مع زملائنا حول مناهج التقييم والاعتماد بروح تقاسم التجارب النيرة والتفكير في المنهجيات والمقاربات المُبدعة في مجال التقييم. فاجتماع الباحثين البارزين وممارسين منتمين لمؤسسات دولية للتقييم ولمؤسسات مغربية، هو فرصة لنقاش واعد وغني حول مقاربات التقييم ورهاناته والتحديات التي تواجهه.

تكتسي هذه الندوة أهمية بالغة بالنسبة لنا في المغرب، وذلك لأسباب عدة:

**أولا: يستند التقييم إلى تراكم معرفي ونظري،** ساهمت فيه مجموعة من الباحثين وخبراء في مجال التقييم. والكل يعلم أن تاريخ ممارسة التقييم ومساره تم تأطيره بمعرفة تطورت بمقاربة تحاور بين ما هو نظري و ما هو ميداني - عملي. واعتبارا لذلك، فإن مشروع تقييم المنظومة التربوية في المغرب، يتطلب الانخراط في عالمية المعرفة الدولية والمساهمة فيها انطلاقا من العناصر الفكرية المستخلصة من منظومته التربوية.

وبهذا، يُعتبر هذا اللقاء فرصة لتسليط الضوء على الحوار بين الأبعاد النظرية للتقييم وتداعياتها العملية.

**السبب الثاني يكمن في كون التقييم يوجد تحت طلب** ملح حول ضرورة تحسين أداء المؤسسات المدرسية والجامعية. واعتبارا لكون كل من المدرسة والجامعة تواجههما تحديات تُسائل المنظومات التربوية، فهو طلب يصدر عن مصادر متعددة، ونابع من المجتمع، ومن آباء وأمهات وأولياء التلاميذ، ومن سائل الإعلام، ومن المنظمات الدولية ومن العالم الاقتصادي. وكل هؤلاء الأطراف يمارسون ضغطا على المدرسة والجامعة لتحسين جودة التعلمات والتكوينات، والارتقاء بالأداء المدرسي و الجامعي.

فالمنظومة التربوية المغربية مُطالبة بالاستجابة لمقتضيات المسؤولية والمحاسبة التي يُقرها الدستور المغربي 2011، وإلى اعتماد الشفافية والأداء الجيد الذي يقتضيه «التدبير العمومي» (public management) الذي بدأ يفرض نفسه تدريجيا في مجال التربية والتكوين. مما يفرض التقييم والاعتماد كآليتين ضروريتين ناظمتين لتنظيم سير التربية وحسن تدبيرها.

إن ترسيخ نظام تقييم مستوعب لكل ما يؤثر في التربية والتكوين ، ومعتبر لكونية

التربيـة ولمعاييرهـا، لمـن شـأنه أن يعمـل عـلى تحسـين أداء منظومتنـا التربويـة. وتشـكل هـذه النـدوة فرصـة للاطـلاع عـلى التجـارب الجيـدة مـن الـدول والمؤسسـات التـي نجحـت في إدخـال التقييـم في منظوماتهـا التربويـة واسـتلهام النتائـج الإيجابيـة عـلى مسـتوى المردوديـة.

**أمـا السـبب الثالـث الـذي يجعـل مـن هـذه النـدوة حدثـا مُهـما في السـياق المغـربي،** فيكمـن في اختيـار المغـرب، كـما ينـص عـلى ذلـك دسـتوره، نهـج الجهويـة المتقدمـة التـي ستسـمح بتعزيـز اسـتقلالية فعليـة للأكاديميـات الجهويـة وللجامعـات. الـشيء الـذي سـيؤدي إلى إحـداث تغيـير في نمـط القيـادة في مجـال التربيـة. ويُلـزم هـذا التغيـير الدولـة بالتـلاؤم، مـن جهـة مـع ضغـط عولمـة التربيـة، ومـن جهـة أخـرى مـع الاسـتقلالية الجديـدة للمؤسسـات التربويـة في إطـار الجهويـة المتقدمـة.

وفي هـذا السـياق، فـإن التقييـم الـذاتي، أو التقييـم الداخـلي، الـذي يُنجـز عـلى مسـتويات المؤسسـات الوسـيطة للمنظومـة التربويـة والجامعيـة، سيسـاهم في تملـك ثقافـة التقييـم مـن طـرف الفاعلـين والأطـراف المعنيـة. ولذلـك وجـب العمـل وفـق مبـدإ التنـاوب بـين التقييـم الداخـلي والتقييـم الخارجـي المسـتقل، وكـذا ممارسـة آليـة الاعتـماد للبرامـج وللمؤسسـات، باعتبارهـا نمـاذج جديـدة لتنظيـم وقيـادة المنظومـة التربويـة. ومعنـى ذلـك أن علينـا أن نتهيـأ لتوزيـع جديـد للعمـل وفـق الآليـات الناظمـة لقيـادة التربيـة والتكويـن عـلى المسـتوى الوطنـي والجهـوي و المحـلي.

**ويتجـلى السـبب الرابـع لأهميـة هـذه النـدوة في كـون الهـدف مـن التقييـم** هـو الدفـع بالسياسـات العموميـة إلى اتخـاد التدابـير الملموسـة والعمـل لوضـع المدرسـة فـوق سـكة الجـودة.

لقـد عرفـت بعـض البلـدان كالولايـات المتحـدة وألمانيـا مثـلا، صحـوة مـن أجـل الإصـلاح، بعـد تقييـم لمردوديـة منظومتهـما التربويـة. فبعـد صـدور تقريـر شـهير في الولايـات المتحـدة في 1983 تحـت عنـوان «أمـة في خطـر» (Nation at risk) ، يحـذر مـن مخاطـر ضعـف الارتقـاء بنظـام تربـوي لا يؤسـس لمجتمـع المعرفـة، عقبـه إصـلاح تربـوي وجامعـي عميـق. كـما أن إصـدار نتائـج التقييـمات الدوليـة PISA ، سـنة 2000، التـي تـشرف عليهـا منظمـة التعـاون الـدولي الأوروبي(OCDE) والتـي بينـت أن مكتسـبات التلاميـذ في ألمانيـا لا ترقـى إلى مسـتوى البلـدان الأوربيـة الأخـرى، ولـد صدمـة في ألمانيـا عُرفـت في الإعـلام «بصدمـة بيـزا» (PISA chock).

ونستنتج من ذلك أن هذا النوع من التقييمات يجب أن يولد صحوة وطنية تعبئ كل مكونات الأمة من أجل إعادة التفكير في طبيعة ومستقبل مدرستها وجامعتها.

لقد انخرط المغرب منذ 1999، في الدراسات الدولية التي تشرف عليها الجمعية الدولية للتقييم (IEA)، مثل TIMSS وPIRLS لتقييم مكتسبات التلاميذ، وعمل على تجميع المعطيات حول نتائج هذه الموجات المتتالية من الدراسات.

وبالرغم من كون هذه الدراسات تُمكن من القيام بمقارنات دولية، وتبين مستوى التلاميذ المغاربة، إلا أنها لم تُحدث نقاشا عموميا بعد نشرها. والواقع أن نتائج هذه التقييمات، إذا لم يعقبها نقاش هادف، يحث السياسات العمومية على تحسين وضعية التربية، فإنها تصبح مجرد آلة لإنتاج المعطيات وترتيب الدول، تحظى بالاهتمام الإعلامي العالمي، لتمنح الارتياح للدول التي تحتل المراتب الأولى، وتُذكر الدول المتأخرة بالأزمة التي تعرفها أنظمتها التربوية والتعليمية.

لذلك، يجب أن تثير الدراسات الدولية التفكير والنقاش بين الفاعلين، وتضخ دينامية في السياسات العمومية قصد تحسين مكتسبات التلاميذ. فمشروعية المشاركة والانخراط لبلدنا في التقييمات الدولية حول مكتسبات التلاميذ، تكمن في تحسين تلك المكتسبات والرفع من مستوى التربية .

نحن نعلم أن الدراسات الدولية في التقييم قد تطورت عبر الزمن وامتدت إلى مختلف مجالات التربية : كالبرنامج المسمى PIAC

(Programme for International Assessment of Adults Competencies)

لتقييم مستوى الأمية للبالغين ؛ والبرنامج المسمى TALIS

(Teaching and learning International Survey)

لمنظمة التعاون الدولي الأوروبي (OCDE)، لتقييم أداء الأساتذة، وغيرها من البرامج.

يجب أن يدفع تطور التقييم هذا، الدول النامية إلى المشاركة القبلية في تصور هذه الدراسات والمساهمة في إعداد الأدوات والمعايير المنهجية، وأن يجعلها تتملك تحليل النتائج.

ومن الملاحظ أن تملك التقييم يأخذ مكانته تدريجيا في الدول النامية ويتقوى بوضع أجهزة للتقييم الوطنية في كثير من الدول. وعلى هذا الأساس، تحضر الهيئة الوطنية للتقييم لبرنامج وطني لتقييم مكتسبات التلاميذ PNEA، بتعاون مع وزارة التربية

الوطنية، سيعلن عن انطلاقه عما قريب.
ومن خلال التأكيد على أهمية هذا اللقاء، نحن واعون بأن الإصلاح العميق للتربية بالمغرب، من خلال تطبيق الرؤية الاستراتيجية للمجلس للسنوات الخمسة عشر القادمة، يستدعي حشد كل الهياكل الوطنية والدولية للتقييم التي نتوفر عليها لنضعها رهن إشارة الورش الكبير والعميق للإصلاح.
وإلى جانب تأكيدنا على دور التقييم كآلية ناظمة للسياسات العمومية، لا يجب أن ننس أن أزمة المعقدة للتربية والتعليم مرتبطة، من جهة، بالسير الداخلي لنظام التربية والتكوين، ومن جهة أخرى بعوامل خارجية وجب أخذها بعين الاعتبار في كل تقييم. وفي هذا الصدد، نستحضر عوامل تتعلق بثقافة الفاعلين، والسياسات التربوية وتاريخها، وأنظمة الحكامة، والصراع حول القيم، والسياقات الاجتماعية والاقتصادية للمدارس والجامعات، ودرجة التعبئة المجتمعية حول مشروع تربوي يسائل الحاضر من أجل مدرسة وجامعة المستقبل. ومن أجل ذلك، يجب ألا ينحصر التقييم التربوي على قراءة تقف عند حدود المقارنات الدولية، بل يجب أن نعززها بدراسات تقييمية للسياقات التربوية بمنهجية مستقاة من تعدد الاختصاصات لتفسير نتائج المقارنات الدولية لكي تنير قرار السياسات العمومية.
إن مقارنة الدراسات الدولية حول مكتسبات التلاميذ، التي تتبناها المؤسسات الدولية، رغم مصداقيتها ومشروعيتها، تثير نقاشات عديدة. فالخلفية الفلسفية التي تعتمدها هذه الدراسات هي معايير الجودة الكونية التي يجب أن تحكم الأنظمة التربوية داخل «المختبر العالمي الكبير للتربية». غير أن هذا المنظور الكوني للجودة يثير أحيانا نقاشات من طرف الفاعلين والباحثين الذين يركزون على السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية كعوامل مفسرة لوضعية التربية.
ففي مقاربتنا للتقييم، لا يتعلق الأمر بتفضيل التوجه الأول أو الثاني، وإنما ندعو إلى تبني التوجهين معا، خدمة لإصلاح مستمر للتربية والتكوين. ولأجل ذلك، على التقييم أن يخضع دائما لمقاربة يقظة وانعكاسية (réflexive) وبناءة، لكي لا يصبح مجرد ممارسة روتينية تمنح السلطة للمقيمين (Evaluateurs).
ولكونها ممارسة معيارية، استراتيجية وسياسية وعملية، فإن للتقييم بعد تكويني وبيداغوجي يصبو إلى رفع مستوى التربية والتعليم إلى الأفضل.

نحن واعون تمام الوعي بأن التقييم، اليوم، يعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية تحديث «التدبير العمومي» (management public) و يساهم في نقل ثقافة ما يسمى بضمان الجودة (assurance qualité) ، التي نشأت في المقاولة ، إلى مجالات أخرى. غير أن توطين تلك الثقافة في مجال التربية يستدعي إعادة التفكير في مفهوم «ضمان الجودة»، لأن التربية تهدف بالخصوص إلى إنتاج الثروات البشرية، وبناء العقول واكتساب المهارات وحمل القيم للعيش في مجتمع اندماجي متوازن ونام وفي محيط عالمي، وذلك لكي يكون الفرد في نفس الوقت مواطنا في بلده ومواطن العالم.

لا يكون التقييم نافعا ومفيدا إلا إذا شكل تلك الآلية المحفزة التي تدفع النظام التربوي وكل الفاعلين فيه من أساتذة وإداريين إلى تجديد وتحسين مكتسبات التلاميذ بصفة مستمرة ومستدامة، وتدفع لحسن تسيير المدرسة والجامعة.

من الأكيد أن هذه الندوة حول «**التقييم في التربية والتكوين: المقاربات والرهانات والتحديات**» ستمكننا من تبادل الأفكار بين الباحثين وممارسي التربية وممثلي المنظمات الدولية والفاعلين في النظام التربوي المغربي. كما أنها ستمنحنا الفرصة للتحاور مع زملائنا من أنظمة تقييمية مختلفة، ومناقشة رهانات التقييم والاعتماد وكذلك أدوارهما في مواكبة الإصلاحات.

تنتظم أشغال الندوة في ست جلسات:

**اليوم الأول:**

1. الجلسة الصباحية لهذا اليوم، والتي ستنطلق بعد بضع دقائق، تتعلق بالإطار النظري ومقاربات التقييم
2. الجلسة الثانية، بعد زوال اليوم، تتمحور حول التقييمات الدولية.
3. الجلسة الثالثة، بعد زوال اليوم، ستناقش ضمان الجودة والاعتماد

**اليوم الثاني:**

4. الجلسة الرابعة، التي ستُعقد صباح يوم غد الجمعة ستتطرق إلى معايير وأدوات التقييم
5. الجلسة الخامسة تتعلق بتقييم التعليم العالي،

6. أما الحصة السادسة والأخيرة تحمل عنوان التقييم والسياسات العمومية، وتشمل مداخلة افتتاحية والتي ستليها مائدة مستديرة تتعلق بالتقييم في المغرب.

أتقدم بالشكر الجزيل لكل المشاركين والمشاركات الذين لبوا دعوتنا لحضور هذه الندوة، ليتقاسم الجميع تجاربهم وممارساتهم في مجال التقييم. كما أتقدم بالشكر الجزيل لممثلي المؤسسات الوطنية والشركاء الدوليين لمساهمتهم في هذا اللقاء، وكذا كل الفاعلين للأسرة التربوية الذين سيتابعون أشغال الندوة.
فمرحبا بالمشاركين والمشاركات الدوليين والمغاربة، وأتمنى لضيوفنا إقامة مريحة وممتعة بالرباط .

**شكرا على حسن تتبعكم.**